

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٧٠

الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيد ألن . . . . .	الرئيس
السيد بوليانسكي	الاتحاد الروسي . . . . .	الأعضاء:
السيد شولتز	ألمانيا . . . . .	
السيد سيهاب	إندونيسيا . . . . .	
السيد بيكستين دو بوتسوريفا	بلجيكا . . . . .	
السيد رادومسكي	بولندا . . . . .	
السيد دوكلوس	بيرو . . . . .	
السيد سنغر وايسنغر	الجمهورية الدومينيكية . . . . .	
السيد ماتجيلا	جنوب أفريقيا . . . . .	
السيد جانغ جون	الصين . . . . .	
السيد ندونغ مبا	غينيا الاستوائية . . . . .	
السيد دو ريفير	فرنسا . . . . .	
السيد أدوم	كوت ديفوار . . . . .	
السيد البناي	الكويت . . . . .	
السيد باركن	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . .	

## جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

(S/2019/868)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1937570 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة  
الخماسية لمنطقة الساحل (S/2019/868)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوركينا فاسو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم مجلس الأمن، أرحب بمعالي السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماءهم: السيدة بينتو كيتا، الأمانة العامة المساعدة لأفريقيا، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ السيد كوين فيرفيكي، المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ والسيدة أسيسستان ديالو، ممثلة الرابطة النسائية الأفريقية للبحث والتطوير. ينضم إلى جلسة اليوم السيد فيرفيكي والسيدة ديالو عن طريق التداول بالفيديو من بروكسل وباماكو، على الترتيب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/868، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات مستكملة عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك ما تحظى به من دعم دولي، لا سيما من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن التحديات التي تواجه القوة والتدابير المحتملة التي يمكن توظيفها في هذا الصدد. لقد عدت للتو من منتدى دكاكر الدولي بشأن السلام والأمن، الذي ناقشت فيه على نطاق واسع المسألة ذاتها المتعلقة بزيادة قوام القوة المشتركة وتحسين علاقاتها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وسأعود إلى تلك النقطة لاحقا في إحاطتي.

لقد استمر تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل على مدى الأشهر الستة الماضية. وازدادت الهجمات المنسوبة إلى الجماعات الإرهابية أو التي أعلنت مسؤوليتها عنها ضد قوات الأمن والسكان المدنيين، مثلما ازدادت حوادث العنف التي شارك فيها أفراد من مختلف الطوائف. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في بوغنو، في شمال شرق بوركينا فاسو قتل حوالي ٤٠ من المدنيين والجنود في هجوم شنته جماعات إرهابية. وقتل حوالي ١٠٠ من عناصر قوات الأمن في بوركينا فاسو ومالي والنيجر في سلسلة من الهجمات التي استهدفت مثلث منطقة لبناكو - غورما على مدى ١٠ أيام. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل ٢٤ من الجنود التابعين للقوات المسلحة المالية توفي في عملية من عمليات مكافحة الإرهاب بالقرب من تابانكورت في شمال مالي، بالقرب من الحدود النيجيرية.

وفي المجموع، منذ بداية هذا العام، ازدادت الحوادث الأمنية في المنطقة بثلاثة أضعاف مقارنة بالعام الماضي، لا سيما في بوركينا فاسو والنيجر. فقد سجلت ٤٨٩ من الحوادث المسجلة في بوركينا فاسو هذا العام مقارنة ب ١٥١ في العام الماضي.

الساحل. وأود أن أشيد بشجاعة وتفاني الموظفين العاملين في إطار القوة المشتركة في مكافحة الإرهاب، فضلا عن تذكُّر أولئك الذين ضحوا لأجل بلدانهم.

وما تزال القوة المشتركة جزءاً مهماً من سلسلة الاستجابات الأمنية الإقليمية والدولية للتصدي للجماعات المسلحة المتطرفة في منطقة الساحل بالإضافة إلى التحديات الأخرى العابرة للحدود الوطنية، بما فيها أنشطة الاتجار غير المشروع بالبشر والسلع والأسلحة والمخدرات وتشريد السكان والتسبب في هجرتهم. ومع ذلك، فليس بوسع القوة المشتركة وحدها صون الأمن في منطقة الساحل. ويلزم القيام بالمزيد لمنع زيادة تدهور الحالة في المنطقة. تحقيقاً لتلك الغاية، أرحب بالمبادرات الدولية والإقليمية المشجعة مؤخراً للتصدي لاتساع نطاق التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الإرهابية في منطقة الساحل. وأرحب أيضاً بالشراكة الجديدة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل التي أعلنت عنها مستشارة الحكومة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس فرنسا إيمانويل ماكرون في آب/أغسطس على هامش مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع المعقود في بياريتز بفرنسا. وتهدف المبادرة إلى تعزيز القوات العسكرية وقوات الشرطة من قبل بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الصعيد الوطني. ومن المتوقع أن تؤدي دوراً رئيسياً في مكافحة الإرهاب.

وهناك مبادرة هامة أخرى لمكافحة تزايد انعدام الأمن والإرهاب أعلن عنها في اجتماع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في واغادوغو في ١٤ أيلول/سبتمبر. وكان تعهدهم بتوفير ١ بليون دولاراً لمكافحة الإرهاب والتطرف خلال السنوات الخمس القادمة دليلاً على الالتزام المتجدد بتولي المسؤولية وإيجاد الحلول للتحديات التي تواجهها بلدانهم. وفي الوقت نفسه فإن من الأهمية بمكان مواصلة دعم الجهود التي تبذلها القوة المشتركة، فضلاً عن حشد الشركاء الخارجيين لتحقيق تلك الغاية.

ووقع مائتان وثمانية عشر حادثاً في النيجر هذا العام بالمقارنة إلى ٦٩ حادثاً في الوقت نفسه من العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر انتشار العنف الذي تسببه الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الآن إلى بلدان غرب أفريقيا وعلى امتداد منطقة الساحل والصحراء ويربط بين مناطق عمليات القوة المشتركة والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأشار إلى تلك الحقيقة كثير من ممثلي بلدان المنطقة دون الإقليمية في دكاكر وحذروا من خطر اختيار الطوق الأمني في المنطقة. وفي ذلك الصدد، جدد رئيساً دولتي موريتانيا والسنغال دعواتهما إلى تعزيز ولاية القوة المشتركة.

(تكلمت بالإنكليزية)

فالوضع في منطقة الساحل يبعث على القلق الشديد ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة. ولذلك فإننا نشعر بالارتياح إلى زيادة وتيرة عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأرحب بتعهد المجموعة الخماسية وعزمها على التغلب على التحديات العديدة التي تواجهها في تفعيل القوة المشتركة. ومنذ صدور تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2019/868) نفذت القوة المشتركة عملية إضافية بالتعاون مع القوات الفرنسية. ونفذت العملية في منطقة الحدود بين مالي وبوركينا فاسو من ١ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وضمت ٤٠٠ من أفراد القوات الأجنبية من بوركينا فاسو ومالي والنيجر جنباً إلى جنب مع القوات الفرنسية. وأسفرت تلك العملية عن تحييد ٢٤ من المشتبه في صلتهم بالإرهاب وضبط الأسلحة والذخائر و ١٠٠ هاتف و ٦٤ مركبة.

وكانت الهجمات الإرهابية التي شنت في ٣ أيلول/سبتمبر على قاعدة القوة المشتركة الواقعة في بوليكيسي بمنطقة موبتي بوسط مالي على القوات المسلحة المالية في موندورو وأسفرت عن مقتل العشرات من الجنود، بمثابة تذكير مؤلم بخطورة البيئة التي تعمل فيها القوة المشتركة وقوات الأمن الأخرى في منطقة

وعلاوة على ذلك، ندعو القوة المشتركة وبلدان المجموعة الخماسية إلى ضمان التحقيق الشامل في الادعاءات بانتهاك الوحدات التابعة للقوة المشتركة لحقوق الإنسان لأنها لا تقوض ثقة السكان فحسب بل تشوه أيضا صورة القوة المشتركة وكذلك سمعة قوات الأمن الوطني، وتؤدي في نهاية المطاف إلى تشويه الغرض نفسه من هذه العمليات العسكرية. ويسرني أن أؤكد أنه بالجهود المبذولة لتفعيل عنصر الشرطة في القوة المشتركة في العمليات المتصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. فلنحضر الشرطة دور أساسي يؤديه في تنفيذ إطار امتثال القوة المشتركة والتحقيق في الادعاءات بارتكاب أفراد القوة انتهاكات لحقوق الإنسان.

(تكلمت بالفرنسية)

فالإرهاب مشكلة مشتركة اليوم، أي مشكلة للجميع. وليس بوسع أي من البلدان مواجهتها بمفرده. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى إنفاق معظم بلدان المجموعة الخماسية نحو ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية المعنية بالدفاع والأمن، ومهما يكن ذلك ضروريا لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، يعني انخفاض استثمارها في الأمن البشري.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي الإسهام في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف في منطقة الساحل. ويجب عليه دعم القوة المشتركة لأجل تمكينها من الاضطلاع بدورها كاملا وتحقيق المزيد من النتائج الملموسة في الميدان. ومن المهم الوفاء بتعهدات التمويل. وأود أن أؤكد بالإسهام الذي قدمه الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين في ذلك الصدد، والتي يكتسي دعمها للقوة المشتركة أهمية بالغة. وأكرر مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى تمويل القوة المشتركة بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ به.

ولن تؤدي المبادرات الأمنية ثمارها إلا إذا تم تنفيذ تدابير مرضية بشأن المسائل المتصلة بالتخلف والفقر والحوكمة والافتقار إلى الخدمات الأساسية والاستبعاد المنهجي وآثار تغير المناخ.

ورفع القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) المتخذ في ٢٨ حزيران/يونيه القيود الجغرافية على توفير المياه وحصص الإعاشة والوقود إلى جميع الكنائس التابعة للقوة المشتركة. واتخذت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إجراءات سريعة لتوفير الدعم المطلوب. ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر طلبت القوة المشتركة ٤٢٩ ٠٠٠ لتر من الوقود والنفط و ٣٥ ٠٠٠ من حصص الإعاشة لجميع كتائبها في جميع البلدان الخمسة. واستجابة لذلك، بدأت البعثة تنفيذ البند المطلوبة بعد الانتهاء من تقييم المخاطر في إطار سياسة الأمم المتحدة المعنية بمراعاة حقوق الإنسان. وأرسلت حتى الآن ٠٠٠ ٦٠ لتر من الوقود و ٤ ٥٠٠ حصة للإعاشة إلى نقاط التجميع في مالي. والبعثة على أهبة الاستعداد لتقديم بقية الدعم المطلوب إلى الوحدات بمجرد تأكيد استعدادها لتلقي الإمدادات.

وقد يساعد توفير المواد الاستهلاكية الداعمة للحياة إلى جميع الوحدات العاملة في إطار القوة المشتركة في تعزيز أدائها وتنفيذ عملياتها بمزيد من الفعالية. ولكن ستكون هناك حاجة إلى توفير المزيد من المعدات والقدرات من قبيل الأصول الجوية والتدريب للقوة كي تتمكن من إحداث تغيير في الميدان. وأود أن أشير في ذلك الصدد إلى أنه يجب أن يظل تقديم الدعم إلى القوة المشتركة من قبل البعثة المتكاملة على النحو المنصوص عليه في القرارين ٢٣٩١ (٢٠١٧) و ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، أحد مختلف آليات المساعدة لتعزيز قدرة القوة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بالجهود التي تبذلها القوة المشتركة من أجل تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الشركاء. ومن الأهمية بمكان أن تواصل القوة المشتركة والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن تظل حماية السكان المدنيين وأمنهم محورا للجهود الأمنية المبذولة في إطار القوة المشتركة وعلى الصعيد الوطني.

يتعين علينا أن نوفر للناس، ولا سيما الشباب، فرصا للمستقبل. ويجب أن تتجاوز تلك الآفاق الاحتياجات اليومية، لكفالة تحقيق التنمية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتيسير الحصول على الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. ولهذا السبب، أدعو جميع الشركاء إلى كفالة صرف المبالغ المتعهد بها على وجه السرعة، ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. والاستثمار في جهود التنمية المستدامة والشاملة للجميع هو أكثر الطرق فعالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب.

وأخيرا، أناشد الحكومات في المنطقة تجاوز الاستجابة الأمنية ومواصلة وضع آليات وتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الوحدة والتماسك الوطنيين. ويجب أن يكون ذلك هو قوة الدفع لتعزيز الشراكة في مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن وعدم المساواة. يجب علينا أن نتكاتف معا بقدر أكبر، على سبيل الاستعجال، من أجل منطقة الساحل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو.

**السيد باري (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):** أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن جميع زملائي في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا للمشاركة في هذه الجلسة المعنية بالنظر في تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2019/868). وأؤكد لكم كامل دعم بلدان منطقة الساحل.

وأود، من خلال السيدة كيتا، أن أشيد بالأمين العام على جودة تقريره الذي عرض علينا للتو. ونحيط علما على النحو

وكما يشير التقرير بحق، فإن الحالة في منطقة الساحل تبعث على بالغ القلق. الحسائر البشرية الفادحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد جرى تجاوزها الآن. والحالة الأمنية في منطقة الساحل تدهورت بدرجة كبيرة في الأشهر الأخيرة. وازدادت الهجمات والكمائن وراح ضحيتها المزيد من الأرواح في فترة أقل مما كان عليه الوضع في الماضي. بات العدو أكثر نشاطا، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر تشاد، في حين أن القوة المشتركة التي لا تزال تعمل على توسيع نطاق عملها تواجه عقبات تشغيلية متكررة. وبشكل محدد، فقد ضاعفت الجماعات الإرهابية المسلحة أنشطتها ضد قوات الدفاع والأمن والسكان المدنيين ورموز الدولة، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

إن الهجمات العديدة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المسجلة في المنطقة منذ فترة الآن تؤكد أن تلك الجماعات الإرهابية المسلحة تتمتع بالخبرة في تصنيع واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. كما يشير ذلك إلى عزمهم القوي على ممارسة ضغوط هائلة على قواتنا. والهجمات على المباني العامة وتدميرها إنما يهدف في نهاية المطاف إلى منع أي وجود للدولة وكيانها في مناطق مختلفة. وهذا هو الحال بالفعل بالنسبة لمناطق بأكملها لا يوجد بها سلطة إدارية مباشرة أو وجود أمني قريب أو مدارس ومراكز صحية. يهدف الإرهابيون إلى السيطرة على

وموسم الأمطار في بعض المناطق، فإن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التزمت بالقيام بثلاث عمليات مشتركة مع الجيوش الوطنية والقوات الشريكة.

وفي هذا السياق، جرت عملية واسعة النطاق أطلق عليها اسم العملية أماني ٢ في الفترة من ١ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في المنطقة الوسطى. وكانت جزءا من الهدف العام المتمثل في ردع وتفكيك واعتراض التدفقات اللوجستية لجماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الحدود الليبية بين تشاد والنيجر. وأثناء تلك العملية، تم تنفيذ مهام وإجراءات مختلفة، بما في ذلك عمليات الاستطلاع ومراقبة المنطقة ونقاط التفيتش وعمليات الاعتراض والتحييد والتعطيل والتجميع والحراسة وصرف حصص الإعاشة أثناء المعارك والنقل الجوي.

وبالإضافة إلى ذلك، خلال الأسبوعين الأولين من تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت القوة المشتركة عملية كبرى بدعم من عملية بارخان، بالاشتراك مع جيوش بوركينا فاسو ومالي والنيجر لتعقب الجماعات الإرهابية المسلحة في غورما والتصدي لمناطق اللجوء والمرور العابر والتخزين. وجرى تعبئة أكثر من ١٤٠٠ فرد وقدر كبير من الموارد البرية والجوية لهذه العملية الكبيرة في منطقة غورما، فضلا عن جزء من منطقتي غاو وتمبكتو بل وفي جزء صغير من وسط مالي.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، تجري دراسة خطة حملة تغطي فترة أطول من سنة إلى سنتين وستكون قيد التخطيط في الأسابيع المقبلة. والهدف هو مواءمة عمليات القوة المشتركة في المستقبل مع مختلف الجهود التي تضطلع بها القوات المسلحة الوطنية وشركاء القوة وعملية بارخان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفيما يتعلق بالشاركة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي لم تتسن إقامتها من قبل، يجري الآن الترتيب للدعم الإضافي الذي تقرر

تلك المناطق والمجتمعات المحلية واستغلالها لمنفعتهم من أجل مواصلة أنشطتهم غير المشروعة مع مواصلة فرض قبضتهم على السكان المحليين. إن حلمهم بإنشاء ملاذ فعلي أو خلافة في منطقة لبتاكو - غورما، وهي منطقة على الحدود بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، بات مسألة تحقيقها أقرب من أي وقت مضى.

وفي أعقاب الهجمات المعقدة على مواقع في فيكوتوكو في بوركينا فاسو، وبولكيسي وموندورو في مالي، من المعقول الاعتقاد بأن هناك روابط تشغيلية ولوجستية حقيقية فيما بين مختلف الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وما لا شك فيه أن تلك العمليات الإرهابية تزداد عددا ويتم الإعداد لها بعناية.

لقد كانت الأسابيع القليلة الماضية صعبة بشكل خاص بالنسبة لمالي وبوركينا فاسو، لا سيما بعد الخسائر الفادحة التي تكبدها الجيش المالي في إنديليمان في بداية هذا الشهر ومرة أخرى أول أمس في جنوب ميناكا. وبالنسبة لبوركينا فاسو، ما زلنا نتعافي من الصدمة جراء عملية القتل الهمجية والجبانة لنائب عمدة جيبو في وقت سابق من هذا الشهر بعد بضعة أيام من الهجوم الدموي بشكل خاص على قافلة عمال من شركة سيمافو للتعدين في بونغو، في الجزء الشرقي من البلد.

يقتضي الضغط الذي يمارسه هذا العدو بذل المزيد من الجهود من جانب دولنا وجيوشها. وفيما يتعلق بالقوة المشتركة فقد تمكنت، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، من الاضطلاع بعدد من العمليات لإظهار وجودها والتزامها. نفذت القوة ثماني عمليات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، ركزت على ثلاث مناطق. وجرى الاضطلاع بالأنشطة المقررة للربع الثالث من العام بشكل جيد. وبالنسبة للربع الأخير من السنة، على الرغم من الصعوبات المرتبطة بعمليات الإغاثة



الإنسان وبعض الشركاء التقنيين والماليين. وهذا مكن، من جهة، من البدء فعلياً بوضع الأساس القانوني لبعض الإجراءات، ولا سيما نشر بعض ألوية الشرطة العسكرية، كما مكن، من ناحية أخرى، من مراعاة قواعد السلوك وقواعد الاشتباك الخاصة بالجنود.

ومن الناحية العملية، ليس لدى القوة أصول جوية خاصة بها، على الرغم من أن الجهود الحالية لمكافحة الإرهاب لا يمكن تنفيذها بفعالية دون العنصر الجوي، الذي يسميه الجيش الركيزة الثالثة. ولذلك يجب أن نبحث عن بدائل لجعل القوة كاملة التشغيل في الميدان.

وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بنظام الاستخبارات، وهو جانب آخر رئيسي من جوانب ضعف القوة المشتركة للمجموعة، قُدمت طلبات لاقتناء المعدات وأجهزة الاستشعار والمراقبة ولكنها لم تلَبَّ بعد.

وعلى الرغم من الرغبة القوية في العمل في الميدان ضد عدو مشترك ومن الالتزام الدولي القوي، وكلاهما يثير توقعات كبيرة بتحقيق نتائج في سياق تتعاضد فيه مطالب السكان المتضررين، مع اشتداد الغضب بين الناس، لا تزال القوة المشتركة تواجه تحديات كبيرة.

غير أنه يجب عدم إغفال القوة عموماً في السياق العام لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء، كما يتضح من النجاحات القليلة التي تحققت خلال العمليات مؤخراً. بل يمكن أن يقال إنها البديل الوحيد المتاح حالياً لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في ذاك الحيز المشترك. بيد أنه نظراً لكون الحالة الأمنية في المنطقة تتغير تغيراً مستمراً، فمن الواضح أن هناك حاجة ملحة لتنسيق وتضافر القدرات بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك فيما يتعلق بالمبادرات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية برمتها والمجتمع الدولي، الأمر الذي يظل ذا أهمية حاسمة لمواصلة تشغيل القوة.

بموجب القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، مع بدء التنفيذ العملي لبعض التدابير. بيد أنه من الواضح أن تنفيذ التعديل على الاتفاق التقني، الذي لم يتم التوقيع عليه بعد، قد يواجهه صعوبات كبيرة من حيث الإمدادات على أرض الواقع بسبب بعد المسافة التي تفصل بين بعض مناطق العمليات وقواعد البعثة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة في سياق أمني يزداد صعوبة، ما زالت هناك قيود جمة وتستحق اهتمام المجلس.

وفيما يتعلق بمعدات القوة، فمن الواضح أن الالتزام الدولي القوي بالقوة منذ إنشائها مكن في ذلك الوقت من الإعلان عن تقديم مساعدة دولية كبيرة لدعم الجهود الوطنية. وفي الواقع، تم الإعلان خلال مؤتمر المانحين، المعقود في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٨، عن ٤١٤ مليون يورو من المبلغ المتوقع البالغ ٤٢٣ مليون يورو. بيد أن تنفيذ تمويل المعدات من خلال مختلف إعلانات التبرعات يستغرق وقتاً لكي يتحقق على أرض الواقع. وسيتبين ذلك خلال ما سأقوله الآن.

فعلى سبيل المثال، من بين ٤٠ أو نحو ذلك من الطلبات المقدمة إلى شركائنا، لم يُقروا سوى ١٠ طلبات منها فقط، ومن أصل العشرة، نُفذت أربعة طلبات فقط أو هي في طور التنفيذ. ولذلك لا يزال مستوى التمويل، بوجه عام، منخفضاً لدى أغلبية الكتائب فيما يخص المعدات. إن تجديد الذخائر العسكرية، على سبيل المثال، ما زال في طور الإنجاز. وبالإضافة إلى ذلك، وفي المجال اللوجستي، تظل بعض القدرات معتمدة إلى حد كبير على الشركاء الموجودين في منطقة العمليات.

ومن الضروري أيضاً الإشارة إلى وضع عنصر الشرطة، الذي هو موجود ولكن من الصعب نشره بسبب نقص المعدات، لا سيما من حيث وحدات التحقيق المتخصصة. ولحسن الحظ فإن تنفيذ إطار الامتثال قد مكن من إحراز تقدم كبير بفضل الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق

العواقب الإنسانية المترتبة على الإرهاب كأساوية على بلداننا وشعوبنا، مع وجود أكثر من مليون شخص من المشردين داخلياً في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ولذلك يتوقع السكان أن تُتخذ إجراءات، وهناك مخاطر متزايدة بزعة الاستقرار في دولنا. ولذلك يجب علينا أن نتصرف بسرعة. إن الحالة آخذة في التدهور بسرعة. ويجب ألا ننتظر حتى نعود إلى هنا في غضون ستة أشهر لتقييم مدى تفاهم الوضع. وأكرر التأكيد على وجوب دعم المجموعة الخماسية في الحصول على القدرات التشغيلية في الميدان.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر الإعراب، بالنيابة عن بلداننا، عن خالص الشكر لجميع الشركاء الذين قدموا الدعم، ويواصلون تقديمه، إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وكما أن كل بلد من بلداننا لا يستطيع وحده التغلب على التهديد الإرهابي، فلا يمكن للمجموعة الخماسية مكافحة هذه الظاهرة بفعالية دون القوات الشريكة مثل عملية بارخان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولكن لكي تكون البعثة المتكاملة فعالة، فهي تحتاج إلى ولاية مُحكمة. ولهذا السبب أود أن أكرر النداء الذي وجهه إلى الجمعية العامة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال مؤتمر قمة واغادوغو الاستثنائي، ورؤساء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، طلباً لولاية مُحكمة وأكثر استباقية للبعثة لتمكينها من توفير قدر أكبر من الأمن والاستقرار في مالي والمشاركة بنشاط في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وأود أيضاً أن أؤكد من جديد على النداء الموجه إلى مجلس الأمن لإنشاء ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لأن الإرهاب بالنسبة لنا تهديد للسلام والأمن الدوليين وتحتاج القوة المشتركة إلى تمويل متواصل يمكن التنبؤ به.

إن التزام جميع المعنيين ضروري لمكافحة الإرهاب. ويرحب رئيس بوركينا فاسو، صاحب الفخامة روك مارك كريستيان كابوري، وهو الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية، ونظراً من الدول الأخرى بنتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في واغادوغو في ١٤ أيلول/سبتمبر، وتم توسيعه ليشمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهو يركز على مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد اعتمد مؤتمر القمة خطة عمل لمكافحة الإرهاب ستمول بمبلغ بليون دولار على مدى أربع سنوات. وبدل التمويل الذي قدمته الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مدى الجدية التي يُنظر بها إلى التهديد الإرهابي في منطقة الساحل وفي كافة أرجاء غرب أفريقيا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر النداء الذي وجهه السيد كابوري إلى جميع الدول للانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الاستقرار والأمن في منطقة الساحل التي أطلقت خلال مؤتمر قمة مجموعة السبعة في بياريتز في آب/أغسطس الماضي. وستنشئ هذه المبادرة شراكة دولية من أجل الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وينبغي أن تفضي الشراكة الدولية إلى التزام أقوى بكثير من جانب المجتمع الدولي، مع زيادة التعبئة في الحرب ضد آفة الإرهاب.

وتشكل الحرب على الإرهاب تحدياً عالمياً، وهي أحد الشواغل التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. إنها مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ويجب علينا جميعاً أن نتعلم منها. ولا يمكن التصدي للواقع الجلي في الميدان ببساطة من خلال المزيد من الاجتماعات والتعهدات دون نتائج ملموسة وحاسمة في الممارسة العملية، وينطبق ذلك بصفة خاصة على منطقة الساحل.

واليوم لم يبق هناك جديد يقال أو يُكتب بخصوص الحالة في منطقة دول المجموعة الخماسية. وقد نفذ صبر السكان. إن



المالي والنيجيري لتأمين الحدود المشتركة، فقد تسبب في مقتل ١٣ جنديا ماليا وإصابة ٢٩ آخرين بجروح كما تسبب في أضرار مادية كبيرة. كما سمعنا أن النيجر لا تزال تواجه هجمات إرهابية على مناطقها الحدودية، ولا سيما على الحدود مع مالي، وكذلك هجمات يشنها متمردون من جماعة بوكو حرام في الجزء الجنوبي من البلد، ولا سيما في منطقة ديفا. وسمعنا أيضا أن بوركينا فاسو تشهد بوضوح هجمات إرهابية ضارية. ونشهد اتساع نطاق تلك الهجمات، لا سيما في الأجزاء الوسطى والشرقية في الشمال. وفي بعض الأحيان، تستهدف الهجمات تجمعات مدنية، كما تستهدف في أحيان أخرى أماكن العبادة والمدارس. وشهدنا أيضا في الأسابيع الأخيرة تكبد قوات الدفاع والأمن لخسائر كبيرة. ولم تنج تشاد كذلك في هذا السياق. فهي أيضا تواجه انعدام الأمن بسبب الأنشطة المرتبطة بالجماعات الإرهابية، لا سيما جماعة بوكو حرام. وشهدنا شن هجمات، لا سيما في الشمال، في وقت سابق من هذا العام في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير.

ومرة أخرى، يدين الاتحاد الأفريقي هذه الهجمات الشنيعة ويعرب عن تضامنه مع بلدان المنطقة. ونعرب عن تضامننا، على وجه الخصوص، مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ونزح، بطبيعة الحال، بإنشاء قوتها المشتركة. فذلك القرار، الذي يستلزم قدرا كبيرا من المسؤولية، يتماشى إلى حد بعيد مع فلسفة منظومة السلم والأمن الأفريقية. وفي هذا الصدد، قام مجلس السلم والأمن الأفريقي بتحديد ولاية القوة المشتركة خلال اجتماعه الأخير في ٩ نيسان/أبريل.

إن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية بحاجة لموارد كافية أكثر من أي وقت مضى كي تصبح في موقف هجومي. وهذا أمر عاجل ويشكل ضرورة مطلقة للمضي قدما. وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بالطلب المستمر من رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تقديم تمويل مباشر من الأمم

ففي كل يوم يوفر لنا كل محفل فرصة لدق ناقوس الخطر. وهذا ما نفعله الآن هذا اليوم بوصفه إنذاراً لأن الأوان سيكون قد فات بعد ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر الزملاء ومقدمي الإحاطات بأنه ستعقد مشاورات، بناء على طلب الأعضاء الأفاقة في المجلس، مباشرة بعد هذه الجلسة. ولذلك أطلب من جميع مقدمي الإحاطات إيجاز كلماتهم قدر الإمكان. أعطي الكلمة الآن للسيدة محمد.

**السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية):** بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد موسى فكي محمد، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن امتناننا لكم على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأود أيضاً أن أشكر معالي السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، والسيدة بينتو كيتا، مساعدة الأمين العام لأفريقيا، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. كما أتطلع إلى الاستماع إلى مقدمي الإحاطتين الباقيتين، السيدة فيرفايكه والسيدة أسيتان ديالو.

وسأحاول إيجاز كلمتي قدر الإمكان على النحو المطلوب. لقد استمعنا من كلا مقدمي الإحاطتين اليوم عن تزايد تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء. لا يزال ذلك مصدر قلق كبير للاتحاد الأفريقي.

وقد سمعنا حدوث زيادة حادة في الهجمات الإرهابية في مالي، سواء في الشمال أو في وسط البلد، التي تستهدف أساساً القوات المسلحة المالية ومخافرها ومعسكراتها. وقد قتل عشرات الأشخاص، بمن فيهم مدنيون، في هذه الهجمات.

أما الهجوم الأخير الذي وقع في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في تابانكورت، في منطقة غاو، خلال عملية مشتركة للجيشين

والمجتمع الدولي بأسره، يشكل أولوية قصوى للانتصار في المعركة ضد الإرهاب في المنطقة. وعلى نحو ما ذكر الأمين العام بحق في تقريره،

”فالإرهاب مشكلة عالمية، وتقع على عاتق المجتمع الدولي بأكمله مسؤولية الإسهام...“ (S/2019/868، الفقرة ٣٨)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة محمد على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيرفايكي.

السيد فيرفايكي (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على عمل الاتحاد الأوروبي، دعماً للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها باعتباره جزءاً من نهج شامل، يجمع بين الحوار السياسي وتوفير الدعم في مجال الأمن وتقديم المعونة الإنمائية والمساعدة الإنسانية.

إن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي المنطقة الأفريقية التي يحشد فيها الاتحاد الأوروبي أكبر قدر من الدعم لجهود بلدان المنطقة. وتُعقد جلسة اليوم في سياق تزايد تدهور الحالة الأمنية، التي تشهد تزايد الهجمات المتطورة والمحددة الأهداف. ونشيد بالضحايا وبالتضحيات التي تقدمها بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، قرنا معاً تعزيز النهج الذي نتبعه لدعم المجموعة الخماسية نحو إقامة شراكة تتصف بالمسؤولية وتخضع للمساءلة، وذلك خلال الاجتماع الوزاري الذي عقده الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تموز/يوليه في واغادوغو، والذي ترأسته الممثلة السامية فيديريكا موغيريني ووزير الخارجية ألفا باري، الذي أرحب بحضوره هنا اليوم.

وانطلاقاً من روح هذا الالتزام المتبادل، قرر الاتحاد الأوروبي أن يحدد دعمه للقوة المشتركة عن طريق التعهد بتقديم ١٣٨

المتحدة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية وكي تعمل القوة المشتركة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جهود المجتمع الدولي ينبغي أن تكون جزءاً من رؤية عالمية، مع مراعاة التحديات الأخرى التي تواجهها منطقة الساحل، كما هو الحال في مجالات الحوكمة والتنمية وتغير المناخ. ويؤيد الاتحاد الأفريقي تلك الرؤية، التي نعتقد أنها ستولد مزيداً من الأمل في نفوس الناس. ولا بد لي أيضاً أن أنوه بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي قررت في وقت سابق من هذا العام في مؤتمر قمته الاستثنائي الذي عُقد في ١٤ أيلول/سبتمبر حشد الدعم لبلدان منطقة الساحل. ويدعم الاتحاد الأفريقي تلك المبادرة ويهيب بالمجتمع الدولي تقديم مساعدة كبيرة.

وعلى الصعيد السياسي، لا يزال الاتحاد الأفريقي ملتزماً بعملية السلام في مالي وليبيا وسواصل بذل جهوده لإيجاد حل للأزمة في هذين البلدين.

وفي مجال التنمية، يدعم الاتحاد الأفريقي بلدان حوض بحيرة تشاد كجزء من استراتيجيته الإقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام. ويواصل الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال الدعوة إلى تعبئة الموارد التي جرى التعهد بها في مؤتمر التنسيق بين الشركاء والجهات المانحة الذي عقدته المجموعة الخماسية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في نواكشوط من أجل تمويل برنامج استثماراتها ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الاتحاد الأفريقي مؤخرًا مؤتمراً إقليمياً في نيامي بشأن مسألة تغير المناخ في منطقة الساحل، واعتمد قرارات ذات صلة في هذا الصدد.

في ختام ملاحظاتي، أود أن أشدد على أن الدعم المقدم من بلدان المنطقة، وكذلك من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

”الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل“، وهي مبادرة أطلقتها فرنسا وألمانيا في إطار مجموعة الدول السبع. ولهذا السبب أيضا، يؤيد الاتحاد الأوروبي التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتحقيق الأمن الإقليمي وخطة العمل المقرر اعتمادها في مؤتمر قمته المقبل. كما يكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن التزامه بالعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

في الختام، وبغية تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في تمكين الشركاء وحشد الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، فإن دعم مجلس الأمن ونفوذه يكتسبان أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويرى الاتحاد الأوروبي أن زيادة قدرات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ستظل تشكل مسألة ذات أولوية في سياق دعمنا للمجموعة خلال هذه الفترة الحاسمة. ويمكن لبلدان منطقة الساحل أن تعول على التعبئة والتضامن الكاملين من جانب الاتحاد الأوروبي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد فيرفايكي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديالو.

**السيدة ديالو (تكلمت بالفرنسية):** اسمي أسيان ديالو. وأنا رئيسة الرابطة النسائية الأفريقية للبحث والتطوير، وهي منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز حقوق المرأة في مالي. إنني أخطب المجلس اليوم من بلد عانى من الصراعات الدموية منذ عام ٢٠١٢، ولكنه ما برح يعاني من العنف وعدم الاستقرار لما يقرب من عقد من الزمن. وكما تعلمت من عملي فإن النساء والشباب هم الذين يدفعون أعلى ثمن عندما يتعلق الأمر بالحرب.

سيركز بياني اليوم على ثلاث مسائل رئيسية هي: أولاً، الوصول إلى العدالة للناجين من العنف القائم على نوع الجنس؛

مليون يورو إضافية لها، وهو دعم يغطي تفعيل القوة المشتركة وتنفيذ إطارها للامتنال في مجال حقوق الإنسان وبناء عنصر الشرطة التابع لها. ومن المتوقع إحراز تقدم، ولا سيما فيما يتعلق بعمل القوة المشتركة وأداء وظائفها - وأود أيضا أن أشيد بنجاح أحدث عملية قامت بها القوة - وتعزيز الدور التنسيقي والقيادي للأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية، الذي يشمل وضع إطار استراتيجي متكامل للأمن والتنمية في المجموعة الخماسية. وستركز تلك الوثيقة المشتركة على تحقيق الاستقرار في المجالات التي تم تحديدها باعتبارها أضعف المجالات ذات الأولوية وسيجري اعتمادها خلال مؤتمر القمة المقبل للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وستمكن الوثيقة الاتحاد الأوروبي من تقديم دعمه بطريقة أكثر كفاءة. ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة أن تقوم القوة المشتركة والدول الأعضاء فيها بالتنفيذ الفعال لإطار الامتنال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي إطار هذا الشكل الجديد، يجري تكييف عمل الاتحاد الأوروبي وأدوات الدعم التي يستخدمها مع التطورات الأمنية على أرض الواقع. وينطبق ذلك على حوارنا السياسي الدائم الآن مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وخليّة المشورة والتنسيق التي نُقلت إلى نواكشوط لتقديم دعم دائم لهياكل المجموعة الخماسية؛ ومركز التنسيق، الذي يجري نقل وظائفه حاليا إلى المجموعة الخماسية، وفقا لمبدأ الملكية؛ وآليات بعثاتنا الاستشارية والتدريبية العسكرية والمدنية في النيجر ومالي. وفي هذا الصدد، يجري اتخاذ إجراءات لتمكين بعثاتنا من تحسين دعم السلطات المالية فيما تبذله من جهود في المناطق الوسطى من البلد.

وإلى جانب الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتعزيز الاستقلال الذاتي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإنه يدعم أيضا تعبئة جهود الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل توطيد الاستقرار في منطقة الساحل. وتحقيقا لهذه الغاية، قرر الاتحاد الأوروبي تقديم دعم مباشر للجهود التي تبذلها مبادرة

الساحل يمنع المرأة المالية من المساهمة الكاملة في السلام والأمن في المنطقة. وأخيراً، يكتسي إدماج المشاركة النشطة للمرأة - ولا سيما الشبابات - أهمية خاصة في مكافحة خطر تحول الشباب المهمش والمحبط إلى العنف.

وهناك شعور بالإحباط إزاء عدم قدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على توفير الحماية الفعالة للمدنيين، فضلاً عن الشعور العام بانعدام الأمن، على الرغم من وجود قوات الأمم المتحدة والقوات الإقليمية. وتدل هجمات الشباب على معسكرات البعثة في غاو، والرفض القاطع من جانب إحدى مقاطعات باماكو لإنشاء مقر للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هناك - خشية أن تصبح هدفاً للعنف - على انعدام ثقة السكان المحليين في القوات الدولية. ومن الواضح أن وجود البعثة لا يجعل السكان يشعرون بالأمان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعثة، مثلها في ذلك مثل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مكلفة بتعميم المنظور الجنساني في جميع جوانب عملها. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمعالجة الأبعاد الجنسانية للأمن، بينما يجب أن تكفل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قدرة وحدة الشؤون الجنسانية على الدفاع عن حقوق المرأة بقوة في جميع أنحاء منطقة الساحل.

ويشكل التهميش واللامساواة والفقر الأسباب الجذرية للنزاع الحالي الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن المتفشي الذي يعصف بمالي. ولمواجهة هذه التحديات، تحتاج البعثة إلى تقديم دعم أقوى إلى الحكومة لتمكينها من تقديم الخدمات العامة الأساسية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة، وضمان الأمن على المدى الطويل. ويتطلب هذا الأمر حواراً سياسياً مستمراً مع الجماعات المسلحة، والمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني، فضلاً عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وفي حين أن حياد البعثة المتكاملة،

ثانياً، المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع جوانب السلام والأمن؛ وثالثاً، ضمان أن تكون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية لمجتمعاتنا المحلية.

وكما هو موثق جيداً، يشكل الاغتصاب الجماعي، والزواج المبكر، والزواج القسري، فضلاً عن اختطاف النساء والفتيات للعمل كرقيق جنسي، جزءاً من المشهد الواسع النطاق للعنف القائم على نوع الجنس في مالي. وعلى الرغم من الأدلة الدامغة المتاحة، لم تفعل أي من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الصدد - السلطات، أو الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي في باماكو في ٢٠١٥، أو المجتمع الدولي - ما يكفي لضمان العدالة للنساء والشباب، الذين يواجهون مثل هذه الاعتداءات يومياً. إن انعدام الأمن السائد في مناطق مثل شمال ووسط مالي يمنع حالياً السلطات القضائية من العودة إلى هناك، حيث اختطف البعض وعذبوا أو قتلوا. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الجماعات المسلحة إلى تقويض الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية من خلال استغلال القوانين الدينية على الصعيد المحلي، مما يقوض علمانية الدولة، ويهدد توفير العدالة الحقيقية للناجين من العنف القائم على نوع الجنس.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو تنمية في مالي بدون المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من الشرط القانوني لضمان تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في جميع العمليات والمؤسسات التي تدعم تنفيذ اتفاق باماكو، فإن هذه الحصص أبعد من أن تكون مرعية. وبالمثل، فإن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني يجب أن تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتدرج التمثيل المتساوي للنساء لضمان أخذ احتياجاتهن وخبراتهم في الحسبان حقاً. إن التمثيل الناقص الحالي للمرأة في هياكل الدفاع والأمن بالمجموعة الخماسية لمنطقة

إن الضحايا الرئيسيين للإرهاب هم سكان منطقة الساحل أنفسهم. ومنذ بداية العام، أفيد بأن ١ ٥٠٠ شخص سقطوا ضحايا للإرهاب في مالي وبوركينا فاسو.

إن القوة المشتركة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل هي أفضل وسيلة متاحة للتعامل مع انتشار التهديد الإرهابي. وترحب فرنسا بالمكاسب التي تحققت جراء تفعيلها. لقد أجرت القوة المشتركة ١١ عملية منذ بداية العام. واختتمت آخرها، وهي عملية بورغو الرابعة، في الأسبوع الماضي، حيث حُشد ١ ٤٠٠ رجل من جيوش بوركينا فاسو ومالي والنيجر، بدعم من قوات عملية برخان التي تقودها فرنسا. والنتائج واضحة: فقد جرى تقييد أو أسر ٢٥ إرهابياً؛ واستردت أو دمرت مركبات عديدة، بما في ذلك ٦٤ دراجة بخارية؛ وجرى تفكيك مشغل لصنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ وجرى الاستيلاء على أسلحة وذخائر وأكثر من ١٠٠ هاتف. كما أُحرز تقدم في إطار الامتثال لحقوق الإنسان، وهو أمر ضروري لضمان أن القوة المشتركة باتت أكثر فعالية وأنها تضطلع على نحو أفضل بمهمتها في مجال حماية المدنيين، ولا سيما أضعف أفراد المجتمع، مثل النساء والأطفال.

وإذا ما أُريد للقوة المشتركة النجاح في مهامها، فلا بد من التزام متواصل يستند أولاً وقبل كل شيء إلى مشاركة بلدان المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل نفسها، ولكنه يستند أيضاً، وهو الأهم، إلى مشاركة الشركاء الدوليين. وفي مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٨، تمّ التعهد بتقديم مبلغ ٤١٤ مليون يورو إلى القوة المشتركة، وكان الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة أهم الجهات المانحة. ونقدر أنه قد تم صرف نصف هذا الدعم حتى الآن. إذ تلقت كتائب القوة المشتركة عدداً من المركبات، فضلاً عن معدات للتصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتشجع فرنسا الجهات المانحة التي لم تف بعد بالتزاماتها أن على فعل ذلك في

الذي يكمن في صميم ولايتها، أمر بالغ الأهمية، فإن معظم أبناء مالي يريدون أن يروا البعثة تضطلع بدورها في حماية المدنيين، وتكفل الأمن لهم على نحو فعال.

وأخيراً، وكما أشير إلى ذلك في تقارير الأمين العام وأبرزه متكلمون آخرون أمام المجلس، فإن عسكرة منطقة الساحل لا تساعد على إحلال السلام في المنطقة - وبالقطع لا يمكن أن تحدث على حساب أمن السكان المحليين، الذين هم المحصورين، في كثير من الأحيان، في خضم تلك العمليات. وذلك من شأنه فقط أن يؤجج دوامات العنف وعدم الثقة، ويجعل الحوار أكثر صعوبة.

لسوف أشاطر المجلس خطياً جميع توصياتي، ولكنني أود أن أسلط الضوء على إحداها هنا اليوم. أهيب بمجلس الأمن أن يضع قيادة البعثة المتكاملة والقوة المشتركة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل موضع المساءلة عن حماية المدنيين، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عملياتهما.

لن يمكن العثور على حل للدinاميات المعقدة للنزاع في مالي في ساحة المعركة، بل يجب أن ينبثق عن الحوار والمراعاة الحقيقية لشواغل السكان العاديين. وأحث أعضاء مجلس الأمن على استخدام صلاحياتهم لتحقيق ذلك.

الرئيس: أشكر السيدة ديالو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات. وأود أن أذكر جميع الأعضاء بأن علينا أن نحاول التوفيق بين جلسات الإحاطة والمشاورات والتكشف.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** إن الحالة في منطقة الساحل لا تزال محفوفة جداً بالمخاطر، وجيوش المنطقة على خط المواجهة. ويشهد القتال الذي اندلع يوم الاثنين على الحدود بين مالي والنيجر في إطار عملية اشترك فيها جيشا البلدين على قدرات الجماعات الإرهابية على إيقاع الضرر.



**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
نرحب بحضور السيد ألفا باري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، في جلسة اليوم، ونشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة للمساعدة لأفريقيا، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على المعلومات التي قدموها.

ونتفق مع التقييمات المثيرة للقلق المقدّمة اليوم عن الحالة في منطقة الساحل. إذ بلغت التهديدات الأمنية في ذلك الجزء من أفريقيا مستوى غير مسبوق. وتتوسع المنطقة الجغرافية للأنشطة الإرهابية، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ولا يزال الفكر المتطرف يجتذب مجندين جددًا. وللأسف، ترد تقارير مأساوية كل أسبوع تقريبًا عن مقتل العشرات من الجنود أو المدنيين في هذا البلد أو ذلك في المنطقة على أيدي جماعات سرية. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام (S/2019/868)، فإن هذا التهديد يسطر ظلاله الآن على الدول الواقعة على طول خليج غينيا أيضًا. إن جذور هذه المشكلات معروفة جيدًا. وإننا نحني، في منطقة الساحل، ثمار انخيار الدولة في ليبيا الذي خلفه تدخل أجنبي عنيف. ونعتقد أنه إذا لم يتم تطبيع الحالة في ذلك البلد - وقد حدثنا عن ذلك الكثير من محاورنا خلال بعثة المجلس الأخيرة إلى مالي وبوركينا فاسو - سيستحيل فعلاً تحقيق الاستقرار في المنطقة على نحو مستدام.

ونؤيد الجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سبيل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ويبدو أنها باتت بالفعل جزءًا هامًا من تحقيق الاستقرار الإقليمي في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيًا. وتسرننا المعلومات الواردة عن عمليات القوة المشتركة الأربع التي أجريت في جميع مناطق مسؤوليتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتبلغنا تقارير عن نجاح آخر عمليات مكافحة الإرهاب التي أجرتها وحدات منطقة الساحل وانتهت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بالاتفاق المتعلق بالمركز القانوني لوجود القوات المشتركة على

أقرب وقت ممكن. وأرحب أيضًا بحقيقة أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قد وفرت الدعم اللوجستي لجميع وحدات القوة المشتركة. وقد وسع القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) نطاق هذا الدعم ليشمل الوحدات المنتشرة خارج حدود مالي، ويمكننا أن نرى مدى أهمية ذلك بالنسبة للقوة المشتركة. وتؤيد فرنسا الطلبات التي قدمتها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لزيادة الدعم المتعدد الأطراف.

ومع ذلك، فإن تلك الجهود الأساسية ليست كافية، لأن الإرهاب أخذ الآن في الانتشار في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وتهدف مبادرة فرنسا وألمانيا بإقامة شراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل إلى تعزيز القوة المشتركة، مع توسيع نطاقها لتشمل بلدان المنطقة والقطاعات الأخرى مثل الأمن الداخلي والنظم القضائية. وفي مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٤ أيلول/سبتمبر، أعربت الجماعة الاقتصادية عن التزامها بمكافحة الإرهاب بمزيد من الفعالية. وفي مالي، اعتبارًا من عام ٢٠٢٠، سيجري أيضاً نشر وحدة قوات خاصة أوروبية تدعى "ناكوبا" في إطار عملية بارخان لدعم القوات المسلحة المالية في مسيرتها صوب تحقيق الاستقلال الذاتي والقدرة على الصمود.

وسيكون من المستحيل تحقيق الأمن المستدام في منطقة الساحل من دون التنمية، وتدعو فرنسا إلى مضاعفة الجهود لتحقيق تلك الغاية. وإننا نضطلع بدورنا في هذا الصدد من خلال تخصيص ٥٢٢ مليون يورو لتمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية في منطقة الساحل لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في المنطقة، ولا سيما في بوركينا فاسو، وكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن ومن دون عوائق إلى من هم في حاجة إليها. ولا تقتصر الأزمة في منطقة الساحل على مسألة التنمية. بل يجب أن نلتزمنا بالحالة الإنسانية الملحة جميعًا بالاضطلاع بالمزيد.

أن تضحى القوات المسلحة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أداة فعالة لاستعادة السلام وصونه في غرب أفريقيا في المستقبل القريب.

**السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نحن ممتنون للعروض التي قدمها مقدمو الإحاطات، ولا سيما لمشاركة السيد ألفا باري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو.

ما فتئت بيرو تتابع بقلق هشاشة الحالة الإنسانية واستمرار تدهور الأمن في المنطقة نتيجة الهجمات الإرهابية الوحشية وأعمال العنف الطائفي التي تدفع إليها في كثير من الحالات الجريمة المنظمة وتهدد آثارها المزعزعة للاستقرار بالانتشار لتطال دولاً في غرب أفريقيا. ونود في هذا الصدد أن نعرب عن تعازينا لحكومتنا وشعبنا مالي وبوركينا فاسو لما تكبداه من قتلى وضحايا آخرين خلفتهم الأعمال النكراء التي اقترفتها هذه الجماعات. وفي هذا السياق، لا زلنا نعتبر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جهة فاعلة بالغة الأهمية في التصدي لتلك الآفات العالمية. وسيكون من المهم تزويدها بما يكفي من المعدات، والتدريب والتمويل الذي يمكن التنبؤ به، وفي الوقت نفسه، تعزيز القدرات التشغيلية لمختلف عناصرها، بما في ذلك وحدات التحقيق التابعة لها. ونود أن نسلط الضوء بوجه خاص على الجهود التي تبذلها لكفالة الاضطلاع بأنشطتها في إطار احترام تام لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونرحب تحديداً بالقرار الحازم الذي اتخذته رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أيلول/سبتمبر بإنشاء جبهة موحدة لمكافحة الإرهاب على سبيل الأولوية، تستند إلى وضع خطة عمل شاملة وكفالة تمويل كبير لتنفيذها. وكما ذكر من قبل، مع أنه من الضروري توفير رد عسكري لمكافحة انعدام الأمن في المنطقة، يجب أن يُستكمل بتدابير ترمي إلى تعزيز التنمية والتصدي لأسبابه الكامنة، مثل الفقر، وضعف وجود الدولة، وتهميش بعض الفئات السكانية وآثار تغير المناخ.

أراضي الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية والبروتوكول المتعلق بالتعاون في مجال الاستخبارات. وغني عن القول إنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ومن المثير للقلق بوجه خاص أن مسألة اختيار موقع دائم لمقر القوة المشتركة لم تحل بعد. وسيكون من الحيوي زيادة المساعدة التقنية وغيرها من المعدات المقدمة لوحدة القوة وتعزيز مستوى تدريب أفرادها العسكريين في أسرع وقت ممكن.

وبطبيعة الحال، يرتهن تفعيل القوة المشتركة تفعيلاً كاملاً بكفالة تلقيها تمويلاً ثابتاً ويمكن التنبؤ به. ورأينا أن الأموال التي تعهدت بها الجهات المانحة الأجنبية تصل المنطقة تدريجياً. ومع ذلك، لم يتم الوفاء بعدُ بكثير من الالتزامات في هذا الصدد. ونؤيد المساعدة التي تتلقاها القوة المشتركة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأهمية اتخاذ الدول الأفريقية والمجتمع الدولي على السواء المزيد من الخطوات المنسقة من أجل مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. ومن الواضح أن التدابير العسكرية وحدها لا تستطيع القضاء على هذه الآفة. ومن الضروري أن نعمل على مكافحة انتشار الفكر المتطرف على نحو فعال، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة، وتوطيد مؤسسات الدولة وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نؤيد القرار المعتمد في نيامي، إبان مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتخصيص مبلغ بليون دولار لتحقيق تلك الأهداف.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن روسيا تتابع عن كثب تطور الحالة في المنطقة. وإننا نقوم بالفعل بتقديم المساعدة العسكرية والتقنية المناسبة لعدد من البلدان وتوفير التدريب اللازم للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وبوجه عام، نأمل

المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية النيرة.

النيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس أود أن أشكر السيدة بنتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا؛ والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ والسفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة أسيان ديالو، رئيسة رابطة المرأة الأفريقية للبحث والتطوير، على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة.

يشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل. والواقع أن الأعمال المستمرة المزعزعة للاستقرار التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في مالي وبوركينا فاسو تتفاقم بفعل تفاقم العنف بين الطوائف والتهديدات التي لا يمكن إنكارها التي تشكلها لدول غرب أفريقيا الساحلية. ويمكن رؤية المظاهر الحزنة والمأساوية لذلك في الهجمات التي تم شنّها يومي ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر في وسط مالي، وكذلك الهجمات التي تم شنّها على جيش بوركينا فاسو في حادثة كوتوغو في ١٩ آب/أغسطس، والتي أسفرت عن مقتل أو اختفاء العشرات. إن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس يدينون تلك الهجمات البشعة بأشدّ العبارات وينعون كل الذين لقوا حتفهم ويعربون عن تعاطفهم ودعمهم القوي لحكومتنا وشعبنا مالي وبوركينا فاسو.

في مواجهة التهديدات الأمنية المتغيرة باستمرار، يخصص هذان البلدان حوالي ٢٥ في المائة من ميزانيتها للنفقات العسكرية، وذلك على الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب. إن مالي وبوركينا فاسو الآن هما بمثابة السد النهائي الذي لو تم اختراقه سيسمح للإرهابيين والجهاديين أن يتدفقوا، مسلحين بشكل أفضل ومزودين بموارد تتأتى من الاتجار بالمخدرات

ولذلك، فإننا نشدد على أهمية توفير الدعم الدولي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بوصفها إطاراً شاملاً مناسباً لتلبية احتياجات بلدان المنطقة وتعزيز أولوياتها. كما نرحب بالشراكة الفرنسية الألمانية من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل.

كل هذه الجهود يجب استكمالها بتدابير لتمكين المرأة وبرامج تهدف إلى توفير فرص عمل أكبر، خاصة للشباب في هذه المنطقة، وذلك لمنع استيعابهم من قبل الجماعات الإجرامية والمتطرفة كبديل وحيد أمامهم للبقاء.

من منظور إقليمي ودون إقليمي نعتقد أنه من المهم للجهود والمبادرات وآليات التعاون المنشورة في الميدان، بما في ذلك عمليات الاستجابة للحالة الإنسانية، أن تحافظ على التماسك السياسي والتشغيلي من أجل تلبية الأولويات الأمنية والإنمائية والامتثال لأحكام قرارات المجلس ذات الصلة.

أختتم كلامي بالإعراب عن التزام بيرو بجهود بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من بين هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى الملتزمة بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق سلام دائم في منطقة الساحل.

**السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** تتيح لي هذه الإحاطة الفرصة للتكلم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في المجلس، غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا وكوت ديفوار، للتعبير عن آرائنا بشأن موضوع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقضايا المتعلقة بالسلام والأمن في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

قبل أن أفعل ذلك، أود أن أرحب بسعادة السيد ألفا باري، وزير خارجية بوركينا فاسو، الذي تتولى بلاده رئاسة

إن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس يؤيدون بالكامل الشراكة الفريدة بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتي تهدف إلى استعادة السلم والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل الأوسع. وكما أقر المجلس، فإن هذه الشراكة تقدم نموذجاً للتعاون البناء بين عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة وعملية سلام أفريقية.

وعلى الرغم من المساعدة المستمرة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة إلا أننا نكرر دعوتنا إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به من أجل السماح للقوة المشتركة بالإنجاز الفعال لولايتها. ويجب أن تولي الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً لهذا المطلب في وقت تتمتع فيه الجماعات الإرهابية بموارد مالية ومادية كبيرة.

وبينما ندين أعمال العنف المستمرة في منطقة عازية علينا فإننا نشيد أيضاً بالسلطات المحلية على استعدادها لمواصلة تعزيز أطر الحوار داخل المجتمعات المتضررة من أجل تهيئة الظروف لحل سلمي لنزاعاتها ولتعزيز الثقة المتبادلة والوحدة والتماسك الاجتماعي.

إن زيادة عدد المشردين داخليا والتدهور المقلق في الحالة الإنسانية والعقبات التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية كلها مصادر قلق رئيسية يجب معالجتها. ونلاحظ بارتياح الجهود التي بذلتها المجموعة الخماسية لتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، حيث لا يزال الدعم الدولي للقوة المشتركة يعتمد على احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ولهذا السبب نعتقد أن التدابير المتخذة لتدريب القوات بالشكل الكافي ستحسن الأمن المدني وتخفف من خطر انتهاكات حقوق الإنسان.

في الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة في المجلس مناشدتهم العاجلة لجميع الشركاء في التنمية أن يسيروا على خطى بنك

والبشر، وأن يجتاحوا منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية برمتها. ويُستدل على ذلك من اختطاف سائحين على الحدود بين مالي وبنين في شهر أيار/مايو.

على الرغم من هذه الصورة القائمة لا تزال البلدان الأفريقية المنتخبة لعضوية المجلس متفائلة، حيث تشير إلى التقدم المشجع الذي تم إحرازه في تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وذلك بدعم من الصندوق الاستثماري للمجموعة الخماسية. إن الجهود المبذولة لزيادة الدعم لهذه القوة هي شهادة أخرى على عزم الدول الأعضاء على التصدي للتحديات التي تواجهها. الحالة في منطقة الساحل تبرر تماماً وجود هذه القوة المشتركة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالبشر، وكذلك في إسهامها في تهيئة بيئة إقليمية تفضي إلى السلام والتنمية.

ولا بد في هذا الصدد من مواصلة دعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن مع جهود وعزيمة الدول الأعضاء، وهو ما قد تم إظهاره بوضوح. نحن نؤكد على أهمية الدعم الدولي في الحد من العجز المالي الحالي الذي يقيد قدرات الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية. ويعوق هذا العجز التشغيل الكامل للقوة المشتركة ويعرقل قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية لضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية. لهذا السبب، وبينما نقدر تماماً الدعم المالي الذي قدمه الشركاء الدوليون حتى الآن، فإن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس يحثونهم على تعديل مساهماتهم المالية لتناسب مع حجم التحديات الحالية.

وتشعر الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس بالقلق إزاء انتشار حالة عدم الاستقرار هذه إلى بلدان غرب أفريقيا الأخرى. لذلك نرحب بالقرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عُقد مؤخراً في واغادوغو في ١٤ أيلول/سبتمبر بتخصيص بليون دولار لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة دون الإقليمية.

بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتعبئة ١ بليون دولار لصالح جهود مكافحة الإرهاب. ونلاحظ أن بعض التعهدات لم تُصرف ولم يجر الوفاء بها بعد. واتفق مع الأمين العام في أنه من الملح أن يكفل الشركاء الوفاء بتعهداتهم. ويسرنا أن نلاحظ اتخاذ الترتيبات اللازمة بشأن تمديد الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى جميع وحدات القوة المشتركة. ومن المهم ضمان تقديم هذه المساعدة على نحو آمن وحسن التوقيت. ومجدونا الأمل أن يعزز هذا الدعم، إلى جانب الدعم المقدم من الآخرين، قدرات القوة المشتركة.

ثالثاً، بما أن الجماعات الإرهابية لا تزال تعمل على توسيع نطاق منطقة نفوذها، هناك حاجة إلى زيادة التنسيق فيما بين القوات الوطنية والدولية العاملة في منطقة الساحل. ونرحب بالعمليات المشتركة التي تضطلع بها القوة المشتركة، فضلاً عن بروتوكول تبادل المعلومات الاستخباراتية بغية تعزيز العمليات. ونرى أيضاً أنه ينبغي تعزيز تبادل المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها القوة المشتركة.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أنه ينبغي استكمال جميع المبادرات الأمنية بجهود أوسع نطاقاً، بما في ذلك في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرات. وينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية والتخفيف من حدة الفقر وتهيئة الفرص للشباب فضلاً عن التصدي لتغير المناخ. ونؤيد الجهود المشتركة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للمساهمة والعمل مع الآخرين بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل.

**السيد شولتز** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أرحب ترحيباً حاراً للغاية بمعالي وزير خارجية بوركينا فاسو

التنمية الأفريقي ويدعموا مبادرة "تسخير الصحراء لتوليد الطاقة"، والتي أقرتها المجموعة الخماسية.

**السيد سيهاب** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بمعالي السيد ألفا باري، وزير خارجية بوركينا فاسو. أشكره وجميع مقدمي الإحاطات على عروضهم الشاملة والمفيدة.

لا نزال نشعر بقلق شديد إزاء الوضع الأمني في منطقة الساحل. طبقاً لآخر تقرير للأمين العام (S/2019/868)، تتزايد الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية وأعمال العنف بين الطوائف. الوضع الإنساني في منطقة الساحل آخذ في التدهور. وهذا يتطلب تعاوناً أوثق في التصدي للخطر ومعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار. اسمحوا لي في هذا الصدد أن أعيد التأكيد على ثلاث نقاط.

أولاً، تدعم إندونيسيا مبادرة المجموعة الخماسية لدول منطقة الساحل في التصدي للتحديات الأمنية والإرهابية التي تواجهها.

وتشكل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إحدى هذه المبادرات. ونرحب بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة، بما في ذلك إجراء العمليات الأخيرة. ويجدر الشناء على تفعيل عناصر الشرطة والعناصر المدنية التابعة للقوة وتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وسيساعد ذلك على تحسين المساءلة والاتساق مع نظم العدالة الوطنية، مما يمكن القوة المشتركة من أن تحظى بمستويات أعلى من الثقة والدعم من السكان. ونلاحظ بقلق أن القوة المشتركة لا تزال تواجه نقصاً في التدريب والقدرات والمعدات. وتشكل عمليات النقل المتعددة لمقر القوة المشتركة عقبة نأمل أن تُحل في الوقت المناسب عن طريق تحديد موقع دائم للقوة وإنشائها.

ثانياً، نرحب بالدعم المقدم من الشركاء الإقليميين والدوليين للقوة المشتركة، بما في ذلك التعهد الذي قطعه رؤساء الدول



أولا وقبل كل شيء، ألمانيا شريك قوي للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل وقد ساهمت بنحو ٢٨ مليون يورو في دعم القوة المشتركة حتى الآن. والقوة المشتركة بحاجة الآن إلى زيادة قدراتها التشغيلية. ومن الأمثلة على ذلك أنه يجب استخدام مقر المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل في باماكو، المجهز والممول بالكامل من الاتحاد الأوروبي، في أقرب وقت ممكن. ولا شك أن زيادة القدرة التشغيلية للقوة المشتركة يتطلب جهدا مشتركا. وفي ذلك الصدد، نود أن نرى مشاركة أقوى من جميع بلدان المجموعة الحماسية، وندعو جميع الشركاء الدوليين الذين تعهدوا بتقديم الدعم إلى زيادة إمكانية التنبؤ بتمويلهم للقوة المشتركة.

ثانيا، ألمانيا على يقين من أن القوة المشتركة لديها القدرة على الإسهام في زيادة الأمن في منطقة الساحل، ولكن علينا أن ندرك ونخطط علما بأننا بعيدون بعض الشيء عن ذلك وأنها بحاجة إلى أن نرى قدرا أكبر بكثير من القدرات التشغيلية والملكية والالتزام من جانب بلدان المجموعة لكفالة النجاح للقوة. وللأسف، تدهورت الحالة الأمنية في منطقة الساحل بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة، كما ذكرنا مقدمو الإحاطات اليوم. وقد تعرضت القوة المشتركة نفسها للهجوم مرارا وتكرارا، وكان ذلك جليا في تشرين الأول/أكتوبر، ومرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر. ولهذا السبب، نحن مقتنعون بأن هناك حاجة مستمرة لوجود أمني دولي في منطقة الساحل في الوقت الحالي. ويشمل ذلك وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي ينبغي أن تُزود بالموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها الحالية في وسط مالي.

ثالثا، أشار عدد من مقدمي الإحاطات لعنصر حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. وتؤمن ألمانيا إيمانا راسخا بأن حماية حقوق الإنسان وبناء مجتمعات شاملة للجميع هما في الواقع شرطان أساسيان للنجاح في مكافحة الإرهاب والتطرف. ولذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي حلول توفيقية عندما يتعلق

وأشكره على إحاطته، كما أتوجه بالشكر لجميع مقدمي الإحاطات الآخرين على عروضهم المتبصرة والمعلومات التي قدموها.

وتعلق ألمانيا أهمية كبيرة على تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل. وللأسف، وكما ذكر مرارا اليوم، لا تزال الحالة الأمنية في تدهور مستمر. وينعكس هذا الاتجاه المقلق أيضا في التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/868)، إلى جانب المؤشرات التي تدل على أن العنف قد ينتشر إلى الدول الساحلية في غرب أفريقيا وخليج غينيا. وللأسف أيضا، تزداد الحالة الإنسانية سوءا. ولذلك، فإن المجتمع الدولي بحاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهد للمساعدة في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.

وقد أشار عدد من مقدمي الإحاطات إلى المبادرة المعروفة باسم الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل - وهي مبادرة أطلقتها فرنسا وألمانيا خلال مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع الذي عُقد في بياريتز وعُرضت على الجمعية العامة هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وتسعى الشراكة إلى تعزيز الدعم المقدم بالفعل إلى منطقة الساحل من خلال التركيز على جميع الجهات الفاعلة الأمنية ذات الصلة. وهي تسعى إلى تحسين التنسيق فيما بين الجهات المانحة العديدة ودعم جهود الإصلاح التي تبذلها بلدان المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل في قطاعها الأمنية. وسنكون ممتنين إذا تحققت مشاركة دولية واسعة النطاق، بما في ذلك من جانب أعضاء المجلس.

ونظرا للتحديات الملحة المبينة مرة أخرى في إحاطات اليوم، نرى أنه من الضروري تسريع الخطى نحو تفعيل عمل القوة المشتركة والتكامل السياسي للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل بوصفها منظمة إقليمية. وألمانيا على استعداد للنظر في سبل المساعدة على تحقيق تلك الأهداف وزيادة دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل.

وأود أن أركز على أربع نقاط محددة في ذلك الصدد.

قوات الأمن في تلك البلدان، بما في ذلك الهجوم الذي وقع يوم الاثنين وما أفادت به التقارير عن فقدان المؤسف لـ ٢٤ جندياً من جنود القوات المسلحة المالية، فضلاً عن الخسائر المستمرة في أرواح المدنيين الأبرياء نتيجة للعنف الطائفي والإرهاب اللذين تعاني منهما منطقة الساحل دون الإقليمية. وندين بشدة تلك الهجمات وأعمال العنف الطائشة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل، الذي يؤججه انتشار الإرهاب وزيادة العنف الطائفي، مع تزايد المخاطر الكامنة في احتمال انتشار الحالة إلى بلدان أخرى في المنطقة، مما يهدد استقرار منطقة غرب أفريقيا برمتها. لذلك من الضروري مضاعفة جهودنا والعمل بجزم لاحتواء التهديد ومواجهته، واعتماد نهج شامل يأخذ البعد السياسي والأمن والتنمية بعين الاعتبار. إننا ندرك أن هذه المهمة ليست بالمهمة السهلة نظراً لتعقيد الحالة الأمنية السائدة في منطقة الساحل، لا سيما في مالي حيث تستغل الجماعات الإرهابية الفراغ الناجم عن قدرة الدول المحدودة على ضمان الأمن والعدالة والحوكمة وإتاحة الفرص الاقتصادية لسكانها الذين يغلب عليهم الشباب.

وفي ضوء هذه الحالة فإننا نشدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم الحاسم لبلدان منطقة الساحل بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في كفاحها المحلي لتحقيق السلام والأمن والاستقرارين السياسي والاقتصادي التي يحق لمواطنيها التمتع بها. وفي هذا الصدد، مع الإقرار أن الحل لا يمكن أن يكون عسكرياً حصراً، أود أن أبرز بعض العناصر التي نعتقد أنها تشكل أولويات في هذه الفترة الحرجة.

أولاً، نحث حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة والمجتمع المدني عموماً، بمن في ذلك النساء والشباب والزعماء الدينيين على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التمكين المشترك وحل خلافاتهم من خلال حوار وطني يشمل الجميع بهدف

الأمر باحترام حقوق الإنسان. ونؤيد تماماً إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الخاص بالقوة المشتركة ونشكر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على عملها المتفاني في هذا الصدد.

رابعاً وأخيراً، إن ألمانيا مقتنعة بنفس القدر بأن اتباع النهج العسكري وحده في مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن لن يؤدي ثماره. ويجب تعزيز الأمن البشري من خلال تمكين عناصر الشرطة المدنية من مواصلة العمل بغية كفاءة وجود مقبول محلياً للدولة بعد أن يحمّد تهديد الإرهاب الخطير. ولذلك، فإننا نؤيد اتخاذ تدابير تحقيق الاستقرار المتصلة بالأمن لتعزيز الأمن الداخلي، من قبيل التعاون مع الشرطة وتوفير التدريب لعناصرها في إطار القوة المشتركة. ويشمل هذا النهج أيضاً اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين قوات الأمن والسكان. وعلى المدى الطويل، تتطلب مكافحة التطرف والإرهاب وأسبابهما الجذرية اتباع نهج متكامل يتألف من تدابير أمنية وجهود فورية ترمي لتحقيق الاستقرار وبرامج إنمائية طويلة الأجل لبناء القدرات والقدرة على الصمود.

وفي الختام، نحن بحاجة إلى تعزيز الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والاستفادة من مكتب الأمم المتحدة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومساعيه الحميدة. ونود أيضاً أن نشجع لجنة بناء السلام، بالنظر إلى سجلها الحافل بالعمل مع منطقة الساحل وغرب أفريقيا، على تقديم إسهامات ملموسة في مسائل بناء السلام في المنطقة.

السيد سينغر وايزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم ونرحب ترحيباً حاراً بوزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، معالي السيد ألفا باري.

وأود أن أبدأ ببيان بالإعجاب عن تعاطفنا العميق مع أسر الذين قتلوا ومع سلطات مالي وبوركينا فاسو والنيجر في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة التي أودت بحياة العشرات من أفراد

إلى زيادة تقديم الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل، التي تواجه بيئة أمنية إقليمية متدهورة وثغرات في القدرات التشغيلية والمعدات والتدريب والتمويل. وتسهم القوة المشتركة كآلية مهمة لدول المنطقة لأخذ زمام المبادرة في الاستجابة للتحديات الأمنية بشكل حاسم، في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا وخارجها. وينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم الدعم للقوة المشتركة تمثيا مع الاتفاقات ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة.

ونحن بحاجة إلى دفع التسوية السياسية قدما لحل مشاكل النقاط الساخنة الإقليمية. ويتطلب أمن واستقرار منطقة الساحل بذل جهد جاد لدفع عملية السلام قدما في البلدان المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي، على أساس احترام سيادتها، أن يدعم بنشاط بلدان المنطقة في النهوض بعمليات السلام قدما وتعزيز المصالحة الوطنية لخفض التصعيد بشكل تدريجي والتسوية النهائية لقضايا النقاط الساخنة ذات الصلة. وينبغي الاستمرار في تقديم الدعم للأطراف في مالي لإجراء حوار شامل للجميع ومشاورات وتسريع تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويمكن أن يساعد إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتسوية القضايا الخارجية على غرار الأزمة في ليبيا على تقليل تأثيرها على منطقة الساحل.

التنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي بدون المزيد من التأخير. وفي هذا الصدد فإننا نشيد بالعمل والدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، كالمنظمة التي تمثلها السيدة ديالو.

ثانيا يجب تعزيز التصدي للعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والإرهابيون وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية السائد في منطقة الساحل، ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم قوات الأمن الوطنية والقوة المشتركة التي تعد عملياتها ضرورية ومكملة لتلك التي تقوم بها الأطراف الفاعلة الأخرى الموجودة في المنطقة. وفي هذا الصدد فإننا ندعو إلى مواصلة التعاون وتحسينه بين مختلف قوات الأمن العاملة على أرض الواقع.

أخيراً نحن ندعو إلى مواصلة تحقيق تقدم في تفعيل القوة المشتركة، بما في ذلك إجراء عدد من العمليات في المناطق الحدودية الثلاث التي جرى تعيينها، وتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل تحسين أمن السكان في سياق العمليات العسكرية ونشر عنصر الشرطة الذي سيكون تنسيقه مع النظم القضائية في بلدان المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل ضرورياً لمكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** يرحب وفد الصين بحضور معالي السيد ألفا باري وزير خارجية بوركينا فاسو ويشكره على إحاطته. كما نشكر مساعدة الأمين العام كيتا والسفيرة محمد والمدير الإداري فيرفيكي على إحاطاتهم. كما استمعنا باهتمام إلى بيان السيدة ديالو.

إننا بحاجة إلى إسناد دور كامل للآليات الإقليمية. لقد دأبت الصين على دعم جهود البلدان الأفريقية لحل المشكلات الأفريقية بالطرق الأفريقية ودعمت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية مثل المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل الاضطلاع بدور قيادي في التعامل مع قضايا منطقة الساحل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الأمانة الدائمة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل على بناء القدرات وتعزيز

تواجه منطقة الساحل في الوقت الحاضر تحديات متعددة بما في ذلك بيئة أمنية هشة وانتشار الإرهاب وتزايد معدلات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي يتعين معالجتها بطريقة كلية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لبلدان المنطقة ولا سيما للجهود التي تبذلها المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل، للتصدي بشكل مستقل للتحديات الأمنية الإقليمية. ونحتاج

سريعة في عدد الهجمات الإرهابية وعدد الضحايا لا سيما في مالي وبوركينا فاسو. وندين بشدة تلك الهجمات. لقد عززت الجماعات الإرهابية موقفها في جميع أنحاء منطقة الساحل مما جعل أجزاء كثيرة منها غير مستقرة. وكما نعلم جيداً فإن عدم الاستقرار والفقر والإفلات من العقاب والوجود المحدود للدولة هي الأسباب الرئيسية لتزايد مستوى الإرهاب. ومن الأهمية بمكان التركيز على هذه التحديات بالتوازي مع اتباع استراتيجية أمنية فعالة.

ونعتقد أن المبادرات الدولية الجديدة التي تركز على منطقة الساحل التي تم تنفيذها خلال الأشهر الأخيرة مثل الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل التي أعلنتها فرنسا وألمانيا في شهر آب/أغسطس، ومؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإرهاب، الذي عقد في بوركينا فاسو في شهر أيلول/سبتمبر، ستزيد من تعزيز الدعم الدولي للمنطقة مع قيام الأمم المتحدة بدور قيادي.

وتقدر بولندا التعاون مع شركاء مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبفضل مشاركة هذه العناصر الفاعلة الهامة جرى تعزيز النظام القضائي مما أسهم في النهوض بتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين.

وقد برهن تقرير الأمين العام على أن التعاون الشامل وتضافر الجهود يوفران طريقة فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتطرف العنيف والإرهاب. ويسرنا أن نرى مثالا إيجابيا على هذا التعاون في موريتانيا، التي تستضيف الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وكلية الدفاع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن الجهود المبذولة لتعزيز قدرات الجنود الموريتانيين العاملين في القوات المشتركة أمر يثير الإعجاب. وكذلك نرحب بالمعلومات عن التقدم المحرز في تدريب وحدات الشرطة المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة

التواصل والتنسيق مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لكي يتسنى للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل العمل معا ككل عضوي واحد لإحداث التأزر، مع استفادة كل جزء بشكل كامل من مزاياه.

ونحن بحاجة إلى معالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية للنزاعات. تعاني منطقة الساحل من الفقر والبطالة والتدهور البيئي وغيرها من المشكلات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بلدان المنطقة على مواجهة تحديات التنمية ومساعدة الأمين العام على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها للدعم، ودعم برنامج الاستثمار ذي الأولوية الذي طورته بلدان الساحل بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية لبلدان المنطقة وشعوبها. ويجب أن يساعد المنطقة على تحقيق التنمية المستدامة والانتفاع بفوائد السلام من أجل إحلال السلام الدائم.

لطالما دعمت الصين جهود البلدان الأفريقية بما فيها بلدان منطقة الساحل في سعيها لتحقيق السلام والتنمية. ونحن ندعم الإجراءات التي اتخذتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لتولي المسؤوليات الأمنية ومواجهة التحديات الأمنية الإقليمية. وتؤيد الصين الأمم المتحدة في تزويد القوة المشتركة بالدعم المالي الضروري.

وتتف الصين، مع بقية المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد لمواصلة الإسهام في الاستقرار والازدهار في منطقة الساحل والقارة الأفريقية ككل.

**السيد رادومسكي** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم المفيدة. ونقدّر بشكل خاص المشاركة الشخصية لمعالي الوزير ألفا باربي في الجلسة.

لقد أكد مقدمو الإحاطات اليوم النبرة المقلقة لتقرير الأمين العام (S/2019/868)، الذي يشير إلى حدوث زيادة

وترحب بلجيكا بتطورين إيجابيين حدثا مؤخرا، وهما: إعادة إطلاق عمليات القوة المشتركة والدعم الذي تقدمه للقوة المشتركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونشجع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بقوة على مواصلة عملاتها على المدى الطويل وعلى زيادة طموحها تدريجيا مع اشتداد عضد قوات الدفاع والأمن الوطنية. وفيما يتعلق بتقديم الدعم اللوجستي للبعثة المتكاملة، أذكر أن بلجيكا التزمت في عام ٢٠١٨ بالتبرع بمليون يورو لتحقيق ذلك الهدف.

ومن المؤكد أن بعض المعدات الموعودة للقوة لم تسلم بعد، الأمر الذي كان له أثره على التخطيط التشغيلي. ولكن لا يوجد قصور في الأعمال قيد التنفيذ، ويمكن إحراز بعض التقدم من دون موارد إضافية. وما تسيير الأمانة الدائمة لأعمالها، وتطوير عنصر الشرطة، وإنشاء المقر، وصياغة المفهوم المحدث للعمليات، وإنشاء آلية دولية للتنسيق، سوى أمثلة على المجالات التي يمكن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تواصل فيها عموما جهود التفعيل من الآن فصاعدا. وعلاوة على ذلك، أدعو جميع دول المجموعة الخماسية إلى التعاون الكامل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في التنفيذ التام والعاجل لإطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأود أن أختتم بنقطة هامة جدا. إن بلجيكا تعرب عن استيائها من التطورات المثيرة للقلق في الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. فللأسف، حدث عدد لا يحصى من الهجمات على الأفراد النظاميين، فضلا عن ارتكاب مذابح ضد المدنيين. غير أن الحل سياسي في المقام الأول، كما هو الحال في أي أزمة، وهناك العديد من التدابير التي يمكن أن تتخذ. ويجب علينا بطبيعة الحال توفير استجابة أمنية صارمة عن طريق تفكيك الشبكات الإرهابية وتخفيف مصادر تمويلها والتصدي لخطابها المهلك. ولكن من الضروري كذلك تحقيق تطلعات الناس فيما

المنظمة الدولية، بما في ذلك ٢٢ فردا نشروا حديثا في بوركينافاسو و ١٥ في النيجر.

ويساورنا قلق بالغ إزاء المعلومات الواردة من منطقة موبتي بشأن الأفراد التابعين للقوات المسلحة المالية، الذين يعملون في إطار القوة المشتركة، الذين قد يكونون ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. فمن المهم للغاية إجراء تحقيق في الادعاءات ضد وحدات القوة المشتركة، لأن ذلك سيعزز الشفافية فيما يتعلق بإطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على دعمنا القوي لولاية القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويجدوننا الأمل في أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لزيادة تفعيل عنصر شرطتها، الذي سيكون جزءا هاما من القوة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا العميق لموظفي القوة المشتركة على خدمتهم بشجاعة في ظل ظروف صعبة للغاية.

**السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (تكلم**

**بالفرنسية):** أود في البداية أن أشكر مختلف مقدمي الإحاطات. وأود بصفة خاصة أن أرحب بحضور الوزير باري، الذي يتولى بلده رئاسة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن مبادرة التكتاف للمجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل، في سياق بالغ المشاشة، تستحق دعمنا. وتتشاطر بلجيكا وتؤيد هدف تعزيز التعاون الأمني عبر الحدود عن طريق إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، كما تؤيد بصفة أعم هدف تعزيز قطاع الأمن في الدول الأعضاء الخمس. وقد دأب بلدي على المشاركة على مدى عدة سنوات في هذه الجهود. فعلى سبيل المثال، تدعم بلجيكا جيش النيجر وتزود بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل في مالي بمستشارين تقنيين. وبذات الروح، تدعم بلجيكا أهداف الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل.



في جميع أنحاء المنطقة، من مالي وتشاد وبوركينا فاسو إلى الدول الساحلية.

ولا يفوتني كذلك الإشادة بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في تقديم الدعم المطلوب من قبل القوة، وبمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي يبذل جهداً في مجال تعزيز الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان في المنطقة. ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية الوفاء بالتبرعات التي تم التعهد بها للقوة المشتركة ليتسنى لها القيام بعملها على أكمل وجه واكتساب القدرة على الحصول على الموارد والقدرات التي تحتاج إليها من دون عوائق مالية.

نود أن نتطرق إلى ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لأجل مواجهة التهديدات المشتركة في منطقة الساحل. وهناك العديد من التحديات المشتركة بين دول المنطقة. فلا بد من تعزيز آليات تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بينها، خاصة وأن لدى الجماعات الإرهابية شبكات تمتد عبر الحدود الوطنية وتستفيد من التجارة غير المشروعة في السلع لتمويل أنشطتها.

إن المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي إيجابية، وعقد مؤتمر قمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بشأن الإرهاب شكل خطوة هامة لتنسيق الجهود الإقليمية. ومثل هذا التعاون سيعزز من جهود القوة المشتركة والمبادرات الإقليمية الأخرى مثل مبادرة أكرا والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

ونشجع القوة المشتركة لتعزيز آليات تبادل المعلومات مع الجهات الأممية ولا سيما مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تقدم الدعم للقوة والتعاون الدائم ما بين الجهتين سوف يسهل عملية تقديم الدعم، خاصة وأن البعثة تقوم بإجراء دراسة تقييم المخاطر والامتثال لمبادئ حقوق الإنسان قبل تقديم الدعم المطلوب.

يتعلق بالتنمية وتقديم الخدمات الأساسية ومكافحة الفساد وإقامة العدل، لكفالة احترام حقوق الإنسان ومكافحة جميع أشكال وصم بعض المجموعات أو المجتمعات العرقية، وكذلك مكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك فإن ما يجب الاضطلاع به في تلك المناطق هو جهد عالمي حقيقي للإدارة والوقاية لتمكين الناس من عيش حياة طبيعية وسلمية وكريمة.

**السيد البناي (الكويت):** بداية، السيد الرئيس، أود أن أرحب بحضور معالي السيد ألفا باري معنا هنا اليوم وأشكره على إحاطته وكذلك أشكر جميع مقدمي الإحاطات. ويسرنا أن نستمع إلى مجموعة متنوعة من المتحدثين يقدمون صورة شاملة عن الأوضاع في منطقة الساحل توضح التحديات التي تواجه المنطقة، ومنها الوضع الإنساني الذي يتمثل في احتياج ١٢ مليون شخص للمساعدة الإنسانية وكذلك الأمنية بسبب انتشار الأنشطة الإرهابية التي تستهدف المدنيين والقوات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو.

وأود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب أساسية في إطار مناقشتنا اليوم، وهي جهود القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية والتعاون الإقليمي والخطوات القادمة.

ولا شك لدينا في أهمية دور القوة المشتركة لدول منطقة الساحل في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل. ونرحب بجهود جميع أعضاء القوة لتفعيلها وقيامها بخمس عمليات منذ شهر أيار/مايو الماضي، على الرغم من التحديات الإدارية والمالية التي تعاني منها. ونعرب هنا عن استعدادنا للنظر في جميع الطرق والوسائل المتاحة لمجلس الأمن التي تدعم جهود القوة وتضمن استقرارها الإداري والمالي على المدى الطويل.

كما نرحب بالخطوات التي اتخذها قائد القوة الجديد، الفريق أول عمر ناماتا، لإعداده خطة عمل للفترة القادمة. ونتطلع إلى خطة العمل لعام ٢٠٢٠ ونتمنى له وللجنة التوفيق والنجاح في عملياتها الجارية، خاصة وإن الأوضاع الأمنية تتدهور

الثنائي والإقليمي فضلا عن تقديمها زهاء ٢٣٥ مليون دولار من المساعدات الإنسانية.

ومع ذلك، يجب على الحكومات المحلية والإقليمية في منطقة الساحل أن تقوم بدورها في دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وينبغي لحكومات الدول الأعضاء للمجموعة الخماسية أن تقود هذه العملية. ومن المؤسف أن ذلك لم يحدث في مالي باعتبارها بؤرة الاضطراب في المنطقة. ونشعر بخيبة الأمل أيضا من من عدم إحراز أي تقدم تقريبا من قبل حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة في تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. ولا بد من بذل المزيد من الجهد. ولهذا فإننا ندعو الموقعين والحكومات في المنطقة إلى بث روح جديدة في اتفاق الجزائر ووضع احتياجات الشعب على رأس أولوياتها.

ويُعدُّ احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عنصرا حاسما في بناء الأسس لاستقرار منطقة الساحل. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تواصل القوة المشتركة التقيد بإطار صارم لمنع حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن التحقيق في تلك الانتهاكات والتجاوزات والتصدي لها والإبلاغ عنها. ويجب على القوات الحكومية أيضا أن تتقيد بالقانون الدولي الإنساني. وناشد حكومتي مالي وبوركينا فاسو لإجراء تحقيق كامل للتقارير التي تفيد بارتكاب قواتهما الأمنية انتهاكات لحقوق الإنسان، والتأكد كذلك من صحة الادعاءات بشأن وقوع أعمال قتل خارج نطاق القانون، ومساءلة المسؤولين عنها. وقد تفرض التشريعات قيودا كبيرة على جهود المساعدة التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة إذا لم تعالج هذه الشواغل ذات الأهمية الحاسمة في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نشكر الرئيس كابوري على عقد مؤتمر قمة مع أعضاء الجماعة في

ومن الممكن اعتماد آلية ثابتة لهذا الغرض لتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والقوة المشتركة.

وأخيرا، هناك الكثير من الأمور التي يجب معالجتها لأجل استقرار المنطقة، بما في ذلك الجانب العسكري والجانب التنموي وتحقيق تقدم في المسار السياسي في مالي، وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة أمر ضروري للمنطقة ككل. ويجب علينا متابعة الأوضاع عن كثب خلال الفترة القادمة ودراسة كافة الطرق التي يمكن أن يعتمد عليها مجلس الأمن لأجل ضمان الاستقرار الإقليمي.

وفيما يتعلق بالأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، هناك حاجة إلى تحقيق التنمية في جميع أنحاء المنطقة، والتركيز على تعزيز الحوكمة ومكافحة الفقر ومنح الفرص الاقتصادية للشعوب والحد من التهديدات المتعلقة بتغير المناخ. ونرغب في تحقيق تقدم في هذا المسار، بجانب المسار العسكري خلال الفترة القادمة.

**السيد باركن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على ملاحظاتهم. إن الوضع في منطقة الساحل يتطلب أن يركز المجتمع الدولي جهوده بطريقه ذكية ومدروسة وتعاونية. وتقديمي هذه الإحاطة اليوم سيكون خطوة في ذلك الاتجاه.

يساورنا القلق من أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تكابد من أجل بلوغ مرحلة التفعيل الكامل، وندعو كافة المانحين إلى الوفاء بتعهداتهم الثنائية للقوة المشتركة.

ومن جهتها، فإن الولايات المتحدة تقوم بدورها في تعزيز منطقة الساحل، إذ قدمت وزارة الخارجية في السنة المالية ٢٠١٨، ١١١ مليون دولار لتوفير الدعم الأمني المباشر للقوة المشتركة، كما قدمت ٢٠٠ مليون أخرى لأفراد القوات الوطنية للمجموعة الخماسية. و قدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ما مجموعه ٢٤٩ مليون دولار للتمويل الإنمائي

استمرار تدهور الحالة الأمنية في جميع أنحاء منطقة الساحل، وانتشار أعمال العنف بدءاً من الجنوب ووصولاً إلى البلدان الساحلية في غرب أفريقيا.

ونثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها المجموعة الخماسية والمنطقة برمتها للتصدي للاضطرابات التي تشهدها المنطقة، وندعم تلك الجهود. ونرحب على وجه الخصوص بالعمليات التي نفذتها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية في غورما مؤخراً والالتزام الهام الذي تعهدت به المجموعة ودول غرب أفريقيا في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مكافحة هذا التدهور المتزايد للوضع الأمني.

وتواصل المملكة المتحدة تكثيف جهودها للتصدي للاضطرابات في المنطقة، بما في ذلك من خلال نشرنا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في العام القادم. بيد أنه من الأهمية بمكان أن تضطلع بلدان المنطقة بالدور الريادي في هذه العملية. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، ضرورة استمرار التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة، إذ لن تتمكن القوة المشتركة من تحقيق النتائج المتوخاة إلا من خلال إقامة شراكة قوية مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعمليات بارخان.

ثانياً، ينبغي أن تستجيب المجموعة الخماسية للتغيرات الراهنة بواسطة تركيز الجهود على منطقة الحدود الثلاثية المشتركة بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

ثالثاً، أود أن أشدد على أهمية الامتثال التام لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتكرر المملكة المتحدة نداء الأمين العام الموجه إلى سلطات بوركينا فاسو لتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات التي يرتكبها أفراد القوة المشتركة، وتحث السلطات المالية على

أيلول/سبتمبر الماضي لمناقشة مسألة الإرهاب. وقد حشد مؤتمر القمة هذا ١ بليون دولار قدمها الشركاء الإقليميون والدوليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعهداً منهم بمكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف. وتلك خطوة هامة نحو تطبيق الحلول الإقليمية للتحديات الأمنية في منطقة الساحل.

ونرحب أيضاً بالمبادرة الفرنسية والألمانية المشتركة - الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل - والجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لسد الثغرات في مساعدته الثنائية. ونتطلع إلى إقامة شراكات معاً مع تطور هذه المبادرة.

وأخيراً، لا زالت تتكرر على مسامعنا نداءات تطالب فيها الأمم المتحدة بتقديم مساعدة إضافية مباشرة للقوة المشتركة. وعلينا تجاوز هذه الالتماسات والتركيز على دعوة القوة المشتركة إلى الاستفادة الكاملة من الآليات القائمة سلفاً، ومطالبة الشركاء بالوفاء بالتعهدات التي قطعوها للقوة المشتركة، وتقديم الدعم إلى الجيوش الوطنية الأعضاء في المجموعة الخماسية التي تزود القوة المشتركة بالقوات.

ويجب على دول المجموعة الخماسية للساحل أن تحرز تقدماً نحو الحوكمة الفعالة واحترام حقوق الإنسان والمساءلة وإشراك جميع الفئات في المجتمع، بما في ذلك تعزيز المشاركة الهادفة للنساء والشباب والفئات المهمشة، إذ أن جهودنا الجماعية لتحقيق الاستقرار في المنطقة تعتمد على هذا التقدم، ويمكن أن تحقق مساعيها المشتركة السلام والاستقرار الدائمين وأن تطلق العنان لإمكانات هذه المنطقة الحيوية وشعبها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة.

إننا نشاطر القلق الذي أعرب عنه اليوم مقدمو الإحاطات - وأود أن أعرب عن امتناني لوزير خارجية بوركينا فاسو على إحاطته - الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/868) عن

استكمال تحقيقاتها بخصوص الادعاءات الموجهة إلى وحداتها. المشتركة، استنادا إلى مساهمة المملكة المتحدة ب ١١٦ دولارا ونرحب بالخطوات التي اتخذت سلفا لتفعيل إطار الامتثال لحقوق الإنسان، ويعد التنفيذ الكامل للإطار والالتزام به أمرا حيويا لكفالة نزاهة القوة المشتركة وديمومتها.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيسا المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى اجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

وتدعو المملكة المتحدة جميع الجهات المعنية إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها للمجموعة الخماسية. وتشير إلى مساهمتها التي بلغت ٢٠ مليون دولار في هذه السنة المالية من خلال صناديق الاتحاد الأوروبي والصناديق الثنائية للقوة